رأي المبرد والسيرافي والفارسي في تقدم خبر (عسى) على اسمها وإحالات المحققين تحقيق وتأصيل

م.د. صلاح حسن هاشم
المديرية العامة للتربية في بابل

The Opinion of Al Mubarrad, Sirafi and Al Farisi in Preceding the Predicative Case of (Asa'/ Wish) to its Nominative along with the Researchers' Referrals (A derivative and verification study)

Dr. Salah Hasan Hashim
Directorate General of Education in Babil
salahhasan1180@gmail.com

ABSTRACT

The grammarians differed on many grammatical cases, especially those which are reported from Seebaweih. This indicates that every grammarian had his own opinion in interpreting and clarifying Seebaweih's statements and views. For this reason, the later grammarians varied in recounting the views of the ancient grammarians. This paper, in fact, aims at dealing with one of those cases ascribed to the ancient grammarians, namely the grammaticality (Asa'= I hope) as a predicate nominative to precede its nominative case as in (I hope Zaid get up). Among those grammarians who report the grammatical permissibility of this case is Hayyan Al Andalusee (745 A. H.) followed by a number of his students and late grammarians such as, Al Mubbarrad (285 A. H.), Al Siraafi ()368 A. H.), and Al Faarisee (377 A. H.); whereas it is corrected by Ibn Ousfoor (669 A. H.) and opposed by Abi Ali Al Shiloubin (645 A. H.). The paper relies on reviewing the above mentioned grammarians to check up the credibility of their recounts.

Keywords: Asa, Al Mubbarrad, Al Siraafi**,** Al Faarisee**,** Al Shiloubin.

الملخص

اختلف النحويون في كثير من المسائل النحوية، ولاسيما المنقولة عن سيبويه؛ فقد اختلفوا في تفسير كلامه وبيان رأيه، لذا اختلف النقل بين النحويين المتأخرين لآراء العلماء المتقدمين، وهنا نتناول مسألة من المسائل التي نُسبت إلى المتقدمين وهي صحة جواز تقديم خبر (عسى) على اسمها في قولنا: عسى أنْ يقومَ زيدٌ، فقد نقل أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، وتبعه بعض تلامذته وبعض النحوين المتأخرين تجويز هذه المسألة عند المبرد(٢٨٥هـ) والسيرافي (٣٦٨هـ) والفارسي (٣٧٧هـ) وتصحيح ابن عصفور (٦٦٩هـ) لها، ومخالفة أبي عليّ الشلوبين(٦٤٥هـ) لهم، وبحثنا قائم على مراجعة آراء العلماء المذكورين والتحقق من صحة هذا النقل.

الكلمات المفتاحية: عسى ، المبرد ، السيرافي ، الفارسي ، الشلوبين.

المقدمة:

اعتمد المتأخرون من النحويين على نقل آراء المتقدمين وسائل مختلفة، منها أنّهم يحصلون على هذه الآراء من خلال الاطلاع على كتاب صاحب الرأي، ومرة أخرى يكون بالاعتماد على كتب قريبة من زمن المؤلف نقلت منه، وأخرى يكون بالنقل عن مؤلفين متأخرين، إذ يعتمد الناقل على شيخه في النقل، وقد يكون هذا النقل بالمضمون أو بالمعنى، فترى الشيخ يضع ما يراه، أو يفسر النص بحسب ما تصل إليه معرفته، لذلك نرى بعض النحويين يختلفون فيما بينهم في تفسير النص، ولاسيّما النصوص المنقولة عن سيبويه(١٨٠هـ)، لشدة غموض مواضع من كتابه.

وفي بحثنا هذا سنتطرق إلى واحدة من المسائل النحوية التي رويت عن المبرد (٢٨٥هـ) والسيرافي (٣٦٨هـ) وأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، وهي جواز تقدّم خبر (عسى) على اسمها في قولنا: (عسى أنْ يقوم زيدٌ)، وقبل أن ندخل في صحة نقل آراء العلماء من عدمه، نقدم مقدمة نوضّح فيها الصور التي ترد فيها (عسى)، والإعرابات المحتملة فيها.

المبحث الأول: آراء النحويين في عمل (عسى)

بدءا سأنقل كلام سيبويه على (عسى)، وأوضح المراد منه، ملحقاً إياه بآراء النحويين بعده؛ لأبيّن مدى التغيير الذي جرى عبر الزمن، لآراء النحويين الأوائل:

تأتي (عسى) في أربعة تراكيب، وعلى وفق كلّ تركيب كان لسيبويه رأي في إعراب (عسى) وما بعدها، وكما يأتي: (عسى زيد أن يقوم) و(عسى أن يقوم زيد) و(عسى زيد يقوم) و(عساك وعساني)

ففي التركيب الأول يقول سيبويه: (وتقول: عسيتَ أن تفعل، فـ(أنْ) ها هنا بمنزلتها في قولك: قاربتَ أن تفعل، أي: قاربتَ ذاك، وبمنزلة دنوت أن تفعل، واخلولقت السماء أن تمطر، أي: لِأن تمطر، وعسيتَ بمنزلة اخلولقت السماء)[١].

استعمل سيبويه صورتين للتشبيه، الأولى: جعل (عسيتَ) بمنزلة (قاربت)، والثانية: (عسيتَ) بمنزلة (اخلولقت السماء)، ففي المرة الأولى شبهها لفظياً بـ(قاربت)، مع أنّ (قاربت) يتعدى بنفسه، والدليل على ذلك: أنّه شبهها بالمرة الثانية بـ(اخلولقت السماء) المتعدي بحرف الجر اللام، فالمصدر عنده منصوب بنزع الخافض (اللام)، لذلك قال بعد ذلك: (ولا يستعملون المصدر هنا – أي المصدر الصريح– كما لم يستعملوا الاسم الذي الفعل في موضعه كقولك: بذي تَسلَمُ، ولا يقولون: عسيتَ الفعلَ، ولا عسيتَ للفعلِ)[٢].

وفي الصورة الثانية يقول: (وتقول: عسى أن يفعلَ، وعسى أن يفعلوا، وعسى أن يفعلا، و(عسى) محمولة عليها (أن)، كما تقول: دنا أن يفعلوا)[٣]، وعندما يسند الفعل إلى المصدر يكون المصدر فاعلاً.

وقال في الصورة الثالثة: (واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بـ(كاد يفعل)، فـ(يفعل) حينئذٍ في موضع الاسم المنصوب في قوله: (عسى الغوير أبؤساً)[٤]، فهذا مثلٌ من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى كان)[٥]، نلاحظ أنّ سيبويه أجرى (عسى) مجرى (كان)، أي أعملها عمل (كان) فرفعت ونصبت حين خلا الفعل المضارع من (أن)[٦].

هذه التفاصيل الواردة في كتاب سيبويه تعامل معها النحويون بأشكال مختلفة، فنرى النحويين الأوائل وافقوا سيبويه فيما ذهب إليه، فسموا الأول فاعلاً، والثاني خبراً ومفعولاً إلاّ أنّهم افترقوا عنه في موقع المصدر المؤول، فيرى سيبويه بحسب ما فهم من كلامه أنّه منصوب على نزع الخافض، وعند المبرد و الفارسي المصدر منصوب؛ لأنّه خبر[٧]، وينقل ابن السراج (٣١٦هـ) بعض كلام سيبويه من دون أن يضيف له شيئاً[٨].

أمّا الزمخشري(٥٣٨هـ) فعند حديثه عن (عسى)، رأى أنّها تكون على معنيين، فتكون بمعنى (قارب) وتحتاج إلى مرفوع ومنصوب، ولم يذكر الاسم والخبر، في حين عندما تحدث عن (كاد)، قال: (ولها اسم وخبر)[٩]، وفي ذلك احتياط من الزمخشري من أن يسمّي ما بعد (عسى) اسماً وخبراً.

أمّا بعد الفارسي فنجد ابن جنّي(٣٩٢هـ) يجعل (عسى) من نواسخ الابتداء ككان، فترفع الاسم وتنصب الخبر، وخبرها لا يكون إلاّ فعلاً مستقبلاً تلزمه (أن)، ويجوز أن تخلو منه[١٠]، وتابعه شراح اللمع[١١] وعلى ذلك أكثر النحويين المتأخرين الذين وضعوها بعد (كان وأخواتها)[١٢]، يقول ابن مالك (٦٧٢هـ)في ألفيته[١٣]:

ككان كاد وعسى لكنْ ندرْ غيرُ مضارعٍ لهذينِ خبر

وتابعه شراح الألفية[١٤].

لكن ذلك لم يمنع من أن يكون لبعض النحويين رأي مختلف عمّا ذكرته، فذهب ابن خروف إلى منع أن تكون (أن وصلتها) خبراً لـ(عسى)؛ (لأنّ المعنى لا يكون خبراً عن الجثة)[١٥]، وهو موافق لرأي سيبويه، ومثله ابن الناظم(٦٨٦هـ) الذي يرى أنّ الأوْلى أن تكون (أن وصلتها)، مفعولاً به على نزع الخافض، و(عسى) تامة وليست ناقصة، ثمّ أورد كلام سيبويه لتأييد رأيه[١٦]، واتفقوا مع سيبويه في الصورة الثانية، فجعلوا (عسى) تامة والمصدر بعدها فاعلاً.

في حين ذهب نحويون آخرون إلى توجيه إعراب المصدر توجيهات أخرى، فأعرب ابن مالك المصدر في نحو قوله تعالى: ﴿عَسَى اللّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ المائدة ٥٢، بدلاً سدَّ مسدّ الجزأين[١٧]، وإلى مثل ذلك ذهب ابن الفرخان(ق ٧هـ)[١٨]، ويرى الرضي(٦٨٨هـ) هذا الوجه قريباً، وهو من باب بدل الاشتمال؛ لأنّ فيه إجمالاً ثُمّ تفصيلاً [١٩].

ويرى بعض النحويين زيادة (أن) لتكون الجملة الفعلية خبراً لـ(عسى)كما نقل ابن إياز(٦٨١هـ) عن شيخه عن التقي[٢٠]، ونقل بعض النحويين حذف مضاف من اسم (عسى) أو من خبرها، كأنّه قال: عسى زيد ذا القيام[٢١].

الغرض من هذه المقدمة بيان اختلاف المتأخرين عن المتقدمين في عمل أداة من الأدوات، ومنها (عسى) على سبيل المثال.

أمّا الصورة الرابعة فسأتناولها عند ذكر رأي المبرّد، وما يهمّنا من هذه الصور هي الصورة الثانية (وأقصد: عسى أنْ يقومَ زيدٌ)، فقد نقل أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، وبعده المرادي (٧٤٩هـ)، وابن عقيل (٧٦٩هـ)، والأشموني (٩٠٠هـ)، وخالد الأزهري (٩٠٥هـ)، والسيوطي (٩١١هـ) وعباس حسن صاحب كتاب (النحو الوافي) (١٩٧٩م) الخلاف فيه، فنقل أبو حيّان أوّلاً رأي المبرد والسيرافي والفارسي الذين جوزوا أن تكون (عسى) ناقصة على وجه، وتامة على وجه آخر في قولنا: (عسى أنْ يقوم زيدٌ)، ففي الناقصة يكون الاسم المرفوع اسماً لـ(عسى) متأخراً، ويكون المصدر المؤول في محلّ نصب خبراً لها، ويستتر فاعل (يقوم) عائداً على (زيد) المتأخر، ويجوز أن تكون (عسى) تامة، والمصدر المؤول بعدها يعرب فاعلاً، وتكون (عسى) بمعنى (قَرُب)، مؤيدا رأيهم بتصحيح ابن عصفور(٦٦٩هـ)، ونقل بعدها رأي الشلوبين (٦٤٥هـ) الذي يمنع فيه كون (عسى) في المثال ناقصة وأنّ الاسم الظاهر وهو (زيد) فاعل للفعل للواقع بعد (أن) أي الفعل (يقوم) في جملتنا، ولا يجوز عنده أن يكون اسماً لـ(عسى)، وفي هذه الحالة لا تكون (عسى) إلاّ تامة ويعرب المصدر المؤول فاعلاً لها[٢٢]، ولدينا هنا مسألتان:

الأولى: تأصيل صحة رأي المبرد والسيرافي والفارسي وابن عصفور والشلوبين.

الثانية: بيان أوّل مَن أجاز هذه المسألة.

أول مَنْ نقل رأي النحويين المذكورين هو أبو حيان الأندلسي، ويأتي بعده تلامذته المرادي وابن عقيل، والمتأخرون من النحويين، ليكرروا ما قاله، لذا سنعتمد نصّ أبي حيّان في هذه المسألة، إذ يقول بعد أن يذكر أنّ القياس لا يمنع من تقدم خبر (كاد) على اسمها، ومثلها (عسى) إذا لم يكن خبرها (الجملة الفعلية التي فعلها مضارع): مسبوقاً بـ(أنْ) (فإن كان مقروناً بـ(أن) ففيه خلاف، أجاز ذلك المبرّد، والسيرافي، والفارسي، وصححه ابن عصفور، ومنهم مَن منع ذلك وإليه ذهب الأستاذ أبو عليّ)[٢٣]، وعلى وفق نصّ أبي حيان سنناقش رأي خمسة علماء، نبدأ بالمبرد فالسيرافي فالفارسي فابن عصفور، ونختم برأي الشلوبين المختلف عنهم، وسأبدأ أوّلاً بتوثيق إحالات محققي الكتب التي نقلت آراء العلماء لأستعين بها في الرجوع إلى مصادر العلماء.

وعند مراجعتنا لكتب النحويين لاحظنا عند ذكر المبرد – عند أبي حيّان ومَن تابعه– أنّ بعض المحققين الذين أحالو إلى كتب المبرد– يتفقون في إرجاع رأي المبرد إلى كتابه المقتضب، فنبدأ مع محقق ارتشاف الضرب د. عثمان رجب محمد الذي أعاد رأي المبرد إلى شرح التصريح وهمع الهوامع[٢٤]، وليس في ذلك أي توثيق، فلا نستطيع أن نعتمد على كتاب متأخر لخالد الأزهري (٩٠٥هـ) والآخر للسيوطي (٩١١هـ) في توثيق رأي لعالم متقدم.

أمّا محقق (التذييل والتكميل) د. حسن هنداوي فقد أحال إلى كتاب المقتضب ٧٠/٣، وأضاف في الهامش (على أن المصدر المؤول فاعل عسى)[٢٥].

وقبل أن نعود إلى المقتضب، نعلق على ما أورده في الهامش، فنقول: وما العلاقة بين نقل أبي حيان عن المبرد بتجويز تقديم الخبر ونقلك (المصدر المؤول فاعل عسى)؟ فلا علاقة بين الاثنين لذا أرى أنّ التعليق في الهامش غير موفق.

أمّا ما قاله المبرد في المقتضب فهذا نصّ ما يتعلق بالمثال الذي تحدث عنه النحويون المتأخرون: (فأمّا قولهم: عسى أن يقوم زيد، وعسى أن يقوم أبواك، وعسى أن تقوم جواريك، فقولك: (أن يقوم) رفع؛ لأنَّه فاعل عسى، فعسى فعل وجازها ما ذكرت لك)[٢٦]، وهنا نقول لمن نقل جواز التقديم وللمحقق: ما علاقة وقوع المصدر (أن يقوم) فاعلا لـ(عسى) بتقديم خبرها على اسمها؟ والجواب: لا

توجد علاقة، فهو يراها تامة كما يراها غيره من النحويين ولا يعدّها ناقصة فلا وجود للخبر والاسم ولا وجود للتقدم، وهو عينه ما نقوله لمحقق شرح التسهيل للمرادي محمد عبد النبي، ومحقق شرح التصريح على التوضيح محمد باسل عيون السود اللذين أحالا إلى الصفحة نفسها[٢٧]، وهذا كلّ ما يتعلق بالمبرد عند المحققين.

وحين ننتقل إلى أبي سعيد السيرافي وهو العالم الثاني الذي نُقِلَ عنه جواز تقديم خبر (عسى) على اسمها، فنبدأ أوّلاً بأبي حيان الذي ذكره في كتابيه (ارتشاف الضرب والتذييل والتكميل)، ففي الارتشاف لم يُحِل المحقق إلى مصدر، أمّا في التذييل فجديده أنَّ أبا حيان الأندلسي ذكر كتابا للسيرافي وهو كتاب (الإقناع) و بحسب أبي حيّان أنّ السيرافي أورد رأيه في المسألة المذكورة فيه[٢٨]، كتاب (الإقناع) في النحو من مؤلفات السيرافي التي ذكرها ابن النديم(٣٨٠هـ) حين ترجم للسيرافي[٢٩]، وكذا فعل القفطي(٦٤٦هـ)، ومن كلامه على الإقناع قائلاً: (ولم يكمله فكمله ولده يوسف)[٣٠]، ويقول ابن خلكان(٦٨١هـ) عن ابن السيرافي: (وأكمل كتاب أبيه (الإقناع) وهو كتاب جليل نافع في بابه ... وإذا تأمله المنصف لم يجد بين اللفظين والقصدين تفاوتاً كبيراً)[٣١]، وبعد اطلاعنا على كتاب ابن السيرافي (شرح أبيات سيبويه) لم نجد ذكراً للتقديم.

وهنا لا نجد للمحقق تعليقاً على كتاب (الإقناع) الذي ذكره أبو حيان، ولا إشارة إلى الموضع الذي ذهب فيه السيرافي الى جواز المسألة التي تحدثنا عنها.

أمّا محقق شرح التسهيل للمرادي فقد أحال إلى الارتشاف عند ذكر اسم السيرافي[٣٢]، وليس في ذلك دليل على صحة نسبة هذا الرأي إلى السيرافي.

أمّا محقق شرح التصريح فلم يُشِر إلى أي مصدر أو كتاب يذكر رأي السيرافي[٣٣]، ولأنّ كتاب (الإقناع) غير متوافر لذا اطلعنا على رأي السيرافي في كتابه (شرح كتاب سيبويه) وسنترك الحديث عنه إلى أن نصل إلى مناقشة كلام السيرافي وحديثه عن (عسى).

أمّا أبو علي الفارسي فقد ذُكِر مرادفاً للمبرد والسيرافي، وورد في المصادر نفسها التي أشرنا إليها، ونبدأ بأقدمها ذكراً وهما كتابا (الارتشاف والتذييل) لأبي حيان، ففي الارتشاف لم يقدّم لنا المحقق شيئاً، فلم يُحِل إلى أيّ كتاب أو مصدر[٣٤]، أمّا في التذييل فقد أحال المحقق إلى كتاب الإيضاح العضدي للفارسي، مع إضافة قوله (على أنّ المصدر المؤول فاعل عسى)[٣٥]، وعند الرجوع إلى الكتاب وجدنا الفارسي يقول: (والضرب الآخر من فاعل (عسى) أن تكون (أن مع صلتها) في موضع اسم مرفوع، وذلك قولك: عسى أن يذهب عمرو، فـ(أن يذهب) في موضع رفع بأنها الفاعل)[٣٦].

وواضح أنّه لا علاقة لِما ذكره الفارسي بتقدم خبر (عسى) على اسمها، وتابع محققُ شرح التسهيل للمرادي محققَ كتاب التذييل في الإشارة إلى الإيضاح العضدي بالصفحتين المذكورتين[٣٧]، ونقول له ما قلناه في هامش التذييل.

أمّا محقق (شرح التصريح) فقد أحال عند ذكر الفارسي إلى (شرح ابن عقيل)[٣٨]، ونقول: ليس في ذلك دليل على أنّ الفارسي قال بجواز هذه المسألة قيد النقاش، مع ملاحظة أنّ محيي الدين عبد الحميد لم يُعد آراء العلماء المذكورين في شرح ابن عقيل إلى كتبهم[٣٩]، فلا جدوى من ذكر هذا الشرح في هامش شرح التصريح.

أمّا محقق كتاب (التذييل والتكميل) وهو د. حسن هنداوي فقد أحال إلى كتاب المقرب عند ذكر قول أبي حيان (وصححه ابن عصفور)[٤٠] مع أنّ ابن عصفور في مقربه لم يصحح شيئا، وإنّما قال: (وقد تتقدم أخبار هذه الأفعال على أسمائها فتقول: عسى أن يقوم زيدٌ...على أن يكون (زيد) اسم (عسى) ...و(أن والفعل) في موضع الخبر)[٤١]، وهذا تقرير من ابن عصفور وليس تصحيحاً لشيء ذكره غيره.

أمّا محققو (تمهيد القواعد) فقد أحالوا إلى شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١٣٩٠/٢) بتحقيق (د.صاحب أبو جناح)[٤٢] بطبعة لا أعرفها، فالكتاب بجزأيه عدد صفحاته ١٣٠٦، فمن أين جيء بهذا العدد من الصفحات؟ مع أنّ أفعال المقاربة وردت في ج٢ص١٧٦، أي في الصفحة ٨٠٤ من مجمل صفحات الكتاب إذا ضممنا صفحات الجزء الثاني إلى صفحات الجزء الأول.

لم يشر محققا همع الهوامع عند ذكر ابن عصفور إلى أيّ مصدر أو كتاب[٤٣]، وأحال محقق (شرح التسهيل للمرادي) إلى (شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٧٦/٢وما بعدها)[٤٤] ولم يحدد بالدقة موضع الصحة، وسيأتي تعليقنا على كلام ابن عصفور، ومواضع التصحيح التي وردت في كتابه (شرح الجمل).

هذه آراء العلماء الذين نُقِل عنهم جواز تقديم خبر (عسى) على اسمها في قولنا: عسى أن يقوم زيد، فجعلوا (زيد) اسم (عسى) المتأخر، وفاعل (يقوم) ضمير مستتر يعود على (زيد)، والمصدر المؤول من (أن والفعل) في محل نصب خبر (عسى)، وقد منع أبو علي الشلوبين هذا الرأي بوجود (أن) بحسب ما نقل عنه أبو حيان الأندلسي وآخرون، وعند الرجوع إلى الكتب التي ذكرت رأي الشلوبين كانت كما يأتي:

أوّل مَن ذكر ذلك أبو حيان في كتابيه (الارتشاف والتذييل) سابقاً أو لاحقاً لآراء العلماء الذين أجازوا التقديم، ففي الارتشاف يقول: (ومنهم من منع ذلك – أي التقديم– وإليه ذهب الأستاذ أبو عليّ، وزعم أنّه لا يجوز في عسى أنْ يذهبَ زيدٌ، إلاّ أن يكون (زيد) فاعلاً بـ(يذهب))[٤٥]، أمّا المحقق فقد أحال – عند ذكر الشلوبين– إلى شرح الأشموني[٤٦]، وليس في هذه الإحالة من تأكيد صحة نسبة هذا الرأي إلى الشلوبين.

وفي (التذييل والتكميل) أحال المحقق د. حسن هنداوي عند ذكر الشلوبين إلى التوطئة ٢٩٧[٤٧]، وعند الرجوع إلى هذا الكتاب وجدنا أبا علي الشلوبين يقول في (عسى): (وعسى تستعمل مرة استعمال (قارب) ويكون مفعولها (أن والفعل) بالاتفاق نحو: عسى زيد أن يقوم،...وتستعمل مرة استعمال (قَرُب) فيكون فاعلها (أن مع الفعل) نحو: عسى أن يقوم زيد)[٤٨]، وليس لهذا الكلام أي علاقة بتقديم خبر (عسى) على اسمها.

أمّا محقق شرح التسهيل للمرادي فقد أحال إلى (ارتشاف الضرب)[٤٩]، ونقول ليس في هذه الإحالة أيّ جدوى.

وعندما ننتقل إلى محقق (شرح التصريح) نراه يُحيل إلى (شرح ابن عقيل)[٥٠]، وهذا كسابقه لا دليل فيه على صحة نسبة هذا الرأي إلى الشلوبين.

أمّا محققو (تمهيد القواعد) فقد أحالوا الرأي إلى كتاب (التوطئة ٣٠٠)، وأضافوا (ففيه إشارة إلى هذا الرأي)[٥١]، ولدينا عليه ملاحظتان:

الأولى: لا يوجد في الصفحة ٣٠٠ كلام على (أفعال المقاربة) في طبعتي (التوطئة) الأولى والثانية، ففي الطبعة الأولى عُرضت أفعال المقاربة من ص٢٧٠ إلى ص٢٧٢، وفي الطبعة الثانية يبدأ الموضوع من ص٢٩٧ وينتهي بالصفحة ٢٩٩، ويأتي بعدها في الصفحة ٣٠٠ (باب الممنوع من الصرف)[٥٢].

الثانية: قولهم: (ففيه إشارة إلى هذا الرأي)، أقول: هذا الكلام غير دقيق، فلا أثر للحديث عن تقديم خبر (عسى)، كما أوضحناه عند الحديث عن الكتاب المذكور.

أمّا محقق همع الهوامع د. عبد العال سالم مكرم فلم يكلّف نفسه عناء إرجاع الآراء إلى أصحابها[٥٣]، وكذلك فعل (أحمد شمس الدين) الذي حقق همع الهوامع بطبعة أخرى[٥٤].

ولم يشر محيي الدين عبد الحميد في تحقيق شرح ابن عقيل إلى كتاب أو مؤلف للأعلام الذين ذكرناهم[٥٥].

ننتقل الآن إلى المرحلة الثانية من التحقق من آراء العلماء المذكورين، وذلك بالاطلاع على كلامهم في (عسى) وتصورهم لها، ونبدأ بأقدمهم:

وهو المبرد، الذي أورد لنا ثلاث صور لـ(عسى):

الأولى: قولهم: عسى زيد أن ينطلق، وعسيت أن أقوم، وجعلها ناقصة، فعدّ الاسم بعدها (فاعلاً) ويقصد اسماً، لأنّه قال: (وخبرها مصدر)[٥٦]، وقال: (لأنّ (عسى) إنّما خبرها الفعل مع (أن) أو الفعل مجردا)[٥٧].

الثانية: قولهم: عسى أن يقوم زيدٌ، وقد تحدثنا عنها تفصيلاً، إذ عدّ (أن يقوم) فاعلَ (عسى)، وواضح أنّه يقول بتمامها وأنّها ترفع فاعلاً[٥٨].

الثالثة: قولهم: (عساك وعساني) وسيأتي الحديث عنه لاحقاً[٥٩].

وما يهمنا في كلام المبرد هو الحديث عن الصورة الثانية التي لم يتطرق فيها إلى التقديم، أمّا الصورة الأولى فلا علاقة لها بالتقديم.

أمّا في الصورة الثالثة فقد وردت لفظة التقدم عند المبرد عند كلامه على (عساك، وعساني)، ولأنّ هذا التركيب ممّا اختلف فيه النحويون ما اضطرنا إلى ذكر الآراء النحوية فيه، فنبدأ برأي سيبويه الذي يقول: (وأمّا قولهم: عساك فالكاف منصوبة، ...والدليل على أنّها منصوبة أنّك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (نِي) قال عمران بن حطّان[٦٠]:

ولي نفسٌ أقول لها إذا ما تُنازعني لعلّي أو عساني

فلو كانت الكاف مجرورة لقال: عسايَ، ولكنّهم جعلوها بمنزلة (لعلَّ) في هذا الموضع)[٦١].

ونقل سيبويه رأي الأخفش من دون أن يسمّيه قائلاً: (ولا تقل: وافقَ الرفعُ النصبَ في عساني، كما وافق النصبُ الجرَّ في (ضَرْبَك، ومَعَكَ)؛ لأنَّهما مختلفان إذا أضفت إلى نفسك... وزعم ناسٌ أن الياء في (لولاي، وعساني) في موضع رفعٍ، جعلوا (لولاي) موافقة للجر، و(ني) موافقة للنصب، كما اتفق الجرُّ والنصب في الهاء والكاف، وهذا وجهٌ رديءٌ، لِمَا ذكرت لك)[٦٢].

أمّا المبرد فله رأي مختلف عن رأي سيبويه والأخفش، فهو يقول: (فأمّا قول سيبويه... فهو غلطٌ منه؛ لأنَّ الأفعال لا تعمل في المضمر إلاّ كما تعمل في المظهر... فأمّا تقديره عندنا: أنّ المفعول مقدّم، والفاعل مضمر، كأنّه قال: عساك الخيرُ...ولكنّه حذف لعلم المخاطب به، وجعل الخبر اسماً على قولهم: عسى الغويرُ أبؤساً)[٦٣].

نحن هنا لسنا في صدد ترجيح رأي على رأي، وإنمّا لنوضح كلام المبرّد ورأيه في إعراب هذا التركيب، وورود مصطلح التقديم في إعرابه، لنرى إن كان هذا الرأي قد نُقِلَ عنه من المتأخرين، ولكننا هنا نشير إلى النقاط الواردة في كلام المبرّد، إذ إنّه أورد صورتين مختلفتين – يمكن أن يدخلا في موضوع بحثنا–

١– الأولى هي قولنا: عسى أن يقوم زيدٌ، والثانية، ولم يتطرق في الصورة الأولى – وهي محلّ النقاش– إلى تقديم خبر (عسى) على اسمها.

٢– أمّا في الصورة الثانية، –وهي قولنا: عساك وعساني– فإنّ التركيب خاصّ، وجعل له النحويون المتأخرون بمَنْ فيهم الذين نقلوا جواز التقدم عن المبرد وضعاً خاصاً، حتى أنّ أغلبهم وافقوا سيبويه في توجيهه، واختلفوا مع المبرد في رأيه[٦٤].

٣– اعترض المعترضون على توجيه المبرد باعتراضات عدة، فمن يختلف معه في توجيه إعراب الضمير في (عساك، وعساني)، فكيف يعتمد على كلمة التقديم الواردة هنا؟

٤– وجه المبرد إعراب الضمير في (عساك، وعساني)، مفعولاً به لـ(عسى)، وكأنّه يريد أن يبتعد عن الحديث عن تقديم خبر (عسى) على اسمها.

المبحث الثاني:

وفيه أتناول رأي السيرافي والفارسي من مسألة جواز تقدم خبر (عسى) على اسمها، وأتحقق من صحة ما نسبه أبو حيان الأندلسي لهما:

رأي أبي سعيد السيرافي

أشار أبو حيّان الأندلسي إلى كتاب (الإقناع) لأبي سعيد السيرافي مُرجعاً إليه قول السيرافي في جواز تقديم خبر (عسى) على اسمها؛ ولأنَّ الكتاب غير موجود فلا يمكن التحقق من هذه القول، فكان لدينا طريقان للتحقق من ذلك:

الأول: أن يكون هناك من النحويين من ينقل ذلك عن السيرافي مباشرة، وذلك لقربه الزمني، أو يكون من تلامذة السيرافي.

الثاني: الرجوع إلى كتب السيرافي الأخرى علّنا نجد فيها ذكراً لهذه المسألة.

لم يظهر لنا في الطريق الأول أيٌّ من تلامذة السيرافي، يمكن أن يكون قد نقل كلامه، فلم تثبّت لنا المصادر من طلبة السيرافي من النحويين المعروفين إلاّ علي بن عيسى الربعي(٤٢٠هـ)[٦٥] الذي لا نعرف له مؤلفاً مطبوعاً، وابن خالويه(٣٧٠هـ)[٦٦] الذي لم يرد في مؤلفاته المطبوعة[٦٧] عن (عسى) شيء سوى ما ورد في قراءة (عسيتم) بفتح السين وكسرها[٦٨].

أقول: وقد انفرد ياقوت الحموي(٦٢٦هـ) بإثبات تلمذة ابن خالويه وعلي بن عيس الربعي على أبي سعيد السيرافي، فلم يثبت لدينا ذلك في كثير من الكتب التي ترجمت للنحويين سواء كان ذلك في سيرة السيرافي أو ابن خالويه أو الربعي[٦٩].

ومن تلامذته أيضاً ابنه أبو محمد[٧٠]، ولم يظهر لنا في مؤلفاته المطبوعة وهي (شرح أبيات سيبويه) و(شرح أبيات إصلاح المنطق)، شيء ينبئ عن رأي السيرافي في المسألة التي نتحدث عنها[٧١].

أمّا الطريق الثاني فإنّ المعروف من كتب السيرافي والمطبوع الذي يمكن الوصول إليه هو(إدغام القراء)، و(ما ذكره الكوفيون من الإدغام)، و(ضرورة الشعر)، و(فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب)، و(أخبار النحويين البصريين) و(شرح كتاب سيبويه)، وما يهمنا هو الكتاب الأخير –إذ لم نجد ما يتعلق بموضوعنا في كتبه الأخرى– وقد ذكر سيبويه (عسى) في موضعين، فكان للسيرافي تعليق على (عسى) في موضعين:

الأول: حين تحدث عن اتصال (عسى) بالضمير نحو (عساك، وعساني)[٧٢].

والثاني: حين تحدث عن (عسى) في باب أطلق عليه (باب من أبواب (أنْ) التي تكون والفعل بمنزلة المصدر)[٧٣]، وفي هذا الباب نجد شرحاً موسعاً للسيرافي الذي جعل للمصدر المؤول بعد (عسى) وجهين: (أحدهما أنْ تكون في موضع رفع فاعله، الآخر: أن يتقدم فاعلٌ، وتأتي (أنْ) بعده فتكون في تقدير منصوب)[٧٤].

هذا نصّ ما قاله السيرافي ولم يتحدث عن جواز إعراب (المصدر المؤول) في الصورة الأولى خبراً لـ(عسى)، والاسم المتأخر اسما لها، وإنّما جعله فاعلاً فقط، وعاد بعد هذا الكلام ليفصل في الأمثلة فيقول: (تقول إذا كانت (أن) هي الفاعلة: عسى أن تفعل، وعسى أن تفعلا، وعسى أن تفعلوا، ... ففاعل (عسى) (أن يفعل) و(أن يفعلا) ... وفي هذا الوجه تقول: الزيدان عسى أن يخرجا، والزيدون عسى أن يخرجوا، والهندات عسى أن يخرجن. والوجه الثاني أن تقول: عسيت أن أفعل، وعسينا أن نفعل...والزيدان عسيا أن يفعلا، والزيدون عسوا أن يفعلوا، والهندات عسين أن يفعلن)[٧٥].

خلاصة ما أراد أن يقوله السيرافي أننا إذا أردنا أن نجعل المصدر المؤول في محل رفع فاعلاً، فعند تقدم الاسم على الفعل (عسى)، لا يستتر في الفعل ضمير الاسم المتقدّم، فنقول: (الزيدان عسى أن يخرجا)، وإذا أردنا أن نجعله في محل نصب فلابُدّ من أن نضع ضمير الاسم في الفعل (عسى) فنقول: الزيدان عسيا أن يخرجا، وليس في قوله الذي نتحدث عنه إعراب للمصدر المتأخر عنه الاسم على أنّه في محلّ نصب، وإنّما يكون في محلّ نصب إذا تقدم الاسم على الفعل، واشتمل الفعل على ضمير يعود على ذلك الاسم المتقدم، وهذا في الأصل هو شرح لكلام سيبويه، ولم يقل أحد من النحويين إنّ سيبويه قال بجواز إعراب الاسم المتأخر عن المصدر المؤول في قولنا: (عسى أن يقوم زيدٌ) اسماً لـ(عسى) متأخراً، والمصدر المؤول في محل نصب خبراً مقدّماً، فهو يقول: (وتقول: عسى أن يفعل، وعسى أن يفعلوا، وعسى أن يفعلا، وعسى محمولة عليها (أنْ) ... وكينونة (عسى) للواحد والجميع والمؤنّث تدلك على ذلك. ومن العرب من يقول: عسى وعسيا وعسوا، وعست وعستا وعسين، فمن قال ذلك كانت (أنْ) فيهن بمنزلتها في (عسيتُ) في أنّها منصوبة)[٧٦].

رأي أبي علي الفارسي

تعددت كتب الفارسي التي أشار فيها إلى (عسى) وقد ذكرنا أنّ الفارسي في كتاب الإيضاح العضدي لم يتطرق إلى جواز تقديم خبر (عسى) على اسمها في نحو قولنا: (عسى أن يقوم زيد)، لذا لجأنا إلى كتبه الأخرى في البحث عمّا نُقِل عنه في هذه المسألة.

تكلم الفارسي في العضديات على المثل: عسى الغوير أبؤساً، قائلاً: (المستعمل في الكلام: عسى زيدٌ أن يفعل، وعسى أن يفعل زيد، ... فموضع (أنْ) وما في صلتها في قولنا: عسى زيدٌ أن يفعل، نصبٌ بدلالة قولهم: عسى الغوير أبؤساً، ...فأمّا قولهم: عسى أنْ يفعلَ، فموضع (أنْ) وما بعدها رفعٌ لكونها فاعلةَ لـ(عسى)،... واستغني عن الخبر في نحو: عسى زيدٌ أنْ يفعلَ؛ لأنّه قد جرى في الصلة ذكرُ حديثٍ ومحدَّث عنه، فاستغني في ذلك عن الخبر)[٧٧].

واضح من كلام الفارسي أنّه يفرق بين (عسى) التامة التي ترفع فاعلاً والناقصة التي ترفع الأول وتنصب الثاني، وتركيزه على قضية استغناء الجملة الثانية (عسى أن يفعل زيد) عن الخبر يظهر لنا فيه أمران:

الأول: عدم الحديث عن تقدم خبر (عسى) على اسمها.

الثاني: التركيز على الدلالة والاكتفاء بصورة وقوع المصدر بعد (عسى) من دون الحاجة إلى تكلف الحديث عن التقدم.

ونراه تكلم في كتابه (المسائل المنثورة) على (عسى) متناولاً بعض المسائل عنها، مثل: (عسيت أن أفعل) و (عسى أن تفعل) ففي المثالين نلاحظ أنّه أورد المصدر (أن أفعل) بعد الضمير المتصل بالفعل في المثال الأول، وفي الثاني أورد المصدر (أن يفعل) بعد الفعل مباشرة مفرقاً بينهما في إعراب المصدر، فجعل المصدر في المثال الأول في محل نصب، وفي الثاني جعله في موضع رفع فاعلاً للفعل (عسى) ومعنى ذلك أنّه جعل الفعل في الصورة الثانية تامّاً مكتفياً بالمصدر فهو بمعنى (قَرُبَ) عنده[٧٨]. وهذا دليل آخر على عدم حديث الفارسي عن تقدم خبر (عسى) على اسمها.

وفي كتابه (الإغفال) لم يذكر إلاّ المثل (عسى الغوير أبؤساً)، ولا علاقة لهذا الذِّكر بمسألة تقدّم خبر (عسى) على اسمها[٧٩].

أمّا في كتابه البغداديات فقد ذكر المثل(عسى الغوير أبؤساً)، عرضاً ولم يتطرق إلى المسألة قيد البحث[٨٠]، وورد المثل نفسه في كتاب (المسائل العسكرية) لبيان مشابهة (عسى) لـ(كان) في العمل[٨١]، ولا علاقة للكلام في هذا الموضع بقضية تقدم خبر (عسى) على اسمها. وورد المثل ذاته في (الحلبيات) وليس هناك ذكر للتقديم[٨٢].

أمّا في كتاب (البصريات) الذي أجاب فيه عن سؤال عن صحة قولهم: (عسى زيد قد قام)، فلم يتطرق أيضاً إلى التقديم[٨٣].

أمّا في كتابيه الحجة في القراءات السبع والشيرازيات فلم يتحدث عن (عسى).

المبحث الثالث:

وفيه سأتحدث عن (تصحيح ابن عصفور)، ومنع (الشلوبين)، فضلاً عن التحقق من القائلين والمانعين من النحويين غير الذين ذكرهم أبو حيان الأندلسي:

رأي ابن عصفور

أفردنا لابن عصفور رأياً لقول أبي حيّان عند كلامه على جواز تقديم خبر (عسى) على اسمها، عند المبرد والسيرافي والفارسي وصححه ابن عصفور، ومعنى ذلك أنّ ابن عصفور عدّه صحيحاً، ووردت هذه اللفظة عند ابن عصفور مرتين في موضوع أفعال المقاربة في شرح جمل الزجاجي، أمّا الأولى فهي قوله: (والصحيح أن الفعل الذي بعد (عسى) في موضع الخبر)[٨٤]، وعند الاطلاع على الكلام الذي سبقها نراه يقول: (وتستعمل بمعنى (قرب) فتكتفي بالمرفوع فتقول: عسى أن يقوم زيدٌ، فإن قيل: فهلا جعلت بمعنى (قارب) وتكون على التقديم، فالجواب: إنّا وجدناها استعملت استعمال (قرب) بدليل قوله تعالى: فـ(ربك) هنا فاعل (يبعثك) ولا يتصوّر أن يكون فاعلاً بـ(عسى) ... وإذا استعملت (عسى) استعمال (قارب) نحو: عسى زيدٌ أن يقوم، فـ(زيد) اسم عسى، و(أن يقوم) في موضع الخبر، وعند المبرد: (زيد) فاعل (عسى)، و(أن يقوم) في موضع المفعول، ... والصحيح أنّ الفعل الذي بعد (عسى) في موضع الخبر)[٨٥].

ظاهر كلام ابن عصفور الأخير قد يوحي بصحة نقل أبي حيان، وهو ما أحال إليه محققو الكتب التي ذُكِر فيها ابن عصفور، وما نقلناه من كلام ابن عصفور إذا ربطنا بعضه ببعض، ولاسيّما قوله: (الفعل الذي بعد (عسى) في موضع الخبر) والحقيقة ليس

المقصود الفعل الواقع مباشرة، وإنّما كلامه تعليقاً على رأي المبرد الذي يرى أنّ (أن يقوم) في قولنا: (عسى زيدٌ أن يقوم) في موضع المفعول، في حين يراه ابن عصفور خبراً.

ولست متأكداً من أنّ أبا حيّان يقصد الصحة بهذا الموضع؛ لأنّه قد يقصد كتاباً آخر ورد فيه كلام ابن عصفور، أمّا في كتابه (شرح جمل الزجاجي) فليس قوله (والصحيح) يخصّ موضع تقديم خبر (عسى) على اسمها.

أمّا الموضع الثاني الذي صححه ابن عصفور فكان عند حديثه عن اتصال (عسى) بضمير النصب كقولنا: عساك وعساني، الذي يذهب فيه إلى صحة رأي سيبويه في المسألة قائلاً: (وإذا اتصل بهذه الأفعال ضمير نصب نحو: عساك أن تقومَ، ... ومذهب سيبويه أنَّ الضمير في موضع نصب و (أن يقوم) في موضع المرفوع وهو الصحيح)[٨٦]، والحديث هنا ليس عن تقديم خبر (عسى) على اسمها – وإنْ جاء عرضاً – وإنّما الحديث عن الخلاف في إعراب الضمير الذي يتصل بـ(عسى)، وعلى ذلك نردّ على أبي حيان إن كان يقصد أحد الموضعين، وعلى المحققين الذين أشاروا إلى (شرح جمل الزجاجي) لابن عصفور في الموضعين مثل محقق (ارتشاف الضرب) وهو (د. رجب عثمان محمد) الذي أحال إلى شرح الجمل من دون تحديد دقيق؛ إذ شملت إحالته موضوع أفعال المقاربة بأجمعه، كما ذكرنا ذلك سابقاً.

رأي أبي علي الشلوبين

أشار النحويون المتأخرون من أمثال أبي حيان وابن عقيل والأشموني وغيرهم عند ذكر رأي (المبرد والسيرافي والفارسي) إلى رأي أبي علي الشلوبين الذي خالف فيه الأعلام المذكورين، والذي يمنع فيه إعراب المصدر المؤول في قولنا: (عسى أن يقوم زيدٌ) خبراً مقدماً لـ(عسى) والاسم المتأخر اسما لها، وقد لاحظنا عدم دقة النقل عنهم، وعندما راجعت ما تيسّر لي من كتب الشلوبين لم أجد عنده هذا الرأي، ففي كتابه (شرح المقدمة الجزولية الكبير) الذي يشرح فيه (المقدمة الجزولية في النحو)، وسأضطر عند الكلام على رأي الشلوبين إلى الإتيان بكلام أبي موسى الجزولي(٦٠٧هـ) وأتبعه بكلام الشلوبين، لمعرفة كلام العالمين، يقول الجزولي: (وعسى تستعمل استعمال (قارب) مرة فيكون خبرها (أن مع الفعل بالاتفاق ...، وتستعمل استعمال (قَرُبَ) فيكون فاعلها أن مع الفعل)[٨٧].

أمّا الشلوبين فيقول في تعليقه: (وقوله: فيكون خبرها أن مع الفعل، مثاله: عسى زيد أن يقوم، وتجوّز في جعله (أن يقوم) خبراً والحقيقة أنّه مفعول به، و(عسى) بمعنى قارب ولكنه جعله خبراً لها؛ لأنَّ الأصل في أفعال المقاربة أن تكون من باب (كان) فكأنّ المعنى فيكون موضع خبرها الذي لها في الأصل أن مع الفعل)[٨٨].

الملاحظ في كلام الشلوبين أنّه يختلف مع الجزولي ويميل إلى تسمية الثاني (المصدر المؤول المتأخر عن الاسم) مفعولاً به بدلاً من تسميته خبراً.

وبعد ذلك يأتي إلى التعليق على قوله: (فيكون فاعلها أن مع الفعل) فيقول: (مثاله: عسى أن يقوم زيد)[٨٩] إلى هنا ينتهي كلام الشلوبين ولا نجد فيه أي تعليق أو تصريح على قضية إعراب المصدر المؤول خبراً مقدماً لـ(عسى) على اسمها.

أمّا في كتابه الثاني (التوطئة) فنجده يقول: (و(عسى) تستعمل مرة استعمال (قارب)، ويكون مفعولها (أن والفعل) بالاتفاق، نحو: عسى زيد أن يقوم...، وتستعمل مرة استعمال (قرب) فيكون فاعلها (أن مع الفعل)، نحو: عسى أن يقوم زيد)[٩٠].

هذا نص ما قاله الشلوبين وهو مطابق لكلام الجزولي مع توضيح الشلوبين عليه، وكأنّه نقل كلام الجزولي مكملاً له بتعليقه، فجمع بين الجزولية وشرحه عليها في هذا الكتاب، ولا أثر للحديث عن التقديم فيما نقلنا عنه في كتابيه، لذا أرى أنّ أبا حيان الأندلسي كان واهماً في نقله عن الشلوبين، وهذا ما يتطلب منّا أن نتحقق من رأي الشلوبين بين طلابه أو مَن نقل عنه عن قرب؛ لنطئمن تماماً ممّا نقوله؛ ولأنّ الشلوبين صاحب رأي – حسب كلام أبي حيّان– وهو قريب عهد منه.

لنتحقق من رأي الشلوبين بعد أن رأينا كلامه في كتابيه، سنطّلع على كتب بعض تلامذته عسى أن نجد فيها شيئاً:

١– شرح الجزولية للأُبذّي (٦٨٠هـ)، وهو أحد تلامذة الشلوبين وله شرح على الجزولية كما لشيخه، وعند الحديث عن (عسى)، شارحا لقول الجزولي: (وتستعمل استعمال (قَرُبَ) فيكون فاعلها أن مع الفعل) نراه يقول: (مثال ذلك: عسى أن يذهب زيدٌ، ففاعل

(عسى) أن مع صلتها، وهي في هذا الضرب تامة تكتفي باسم واحد ولا خبر لها،... وأجاز بعضهم ومنهم الرُّندي أن تكون أن مع الفعل خبراً مقدماً، و(زيد) اسم عسى، وهو فاسد، فإنّ في ذلك هدماً لصناعة العربية)[٩١].

ما يفاجئنا في كلام الأُبذّي – وهو تلميذ الشلوبين– أنّه ينسب القول بالتقديم إلى أبي علي الرُّندي (٦١٦هـ)، ويرفض هذا الرأي، ولم يتطرق إلى (المبرد أو السيرافي أو الفارسي)، فضلا عن أنّ المنع منه وليس من الشلوبين كما ذهب أبو حيان الأندلسي، والأبذّي شيخ أبي حيان، فمن أين نقل أبو حيان كلام الشلوبين؟ وهل سمع شفاهاً من شيخه أنّ الرأي بالمنع هو رأي الشلوبين وهو يتبناه؟ أو أنّ أبا حيّان يستكثر على الأبذّي هذا الرأي؟

٢- البسيط في شرح الجمل، وتفسير القران الكريم، كتابان لابن أبي الربيع (٦٨٨هـ)، وهو من تلامذة الشلوبين وشيوخ أبي حيّان، يقول في المطبوع من البسيط: (وكذلك (عسى) إذا استعملت بغير (أن) هي من نواسخ الابتداء نحو قول الشاعر[٩٢]:

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه يكونُ وراءه فرجٌ قريبُ)[٩٣]

وهذا الكلام دليل على أنّه لا يعتقد بأنّ (عسى) من نواسخ الابتداء، إذا كان مضارعها مسبوقاً بـ(أن)، وبما أن كلامنا عن (عسى أن يقوم زيدٌ)، فلا نتوقع أن يكون هناك حديث عن هذا المثال والتقديم فيه في الموضع الساقط من الكتاب في موضوع (أفعال المقاربة)، قبولاً أو منعاً؛ لأنّ كلاً منهما متعلقٌ بنواسخ الابتداء، وإن كان يعدّه من باب تقديم المفعول به على الفاعل فلن يكون دليلاً لأبي حيان على مسألة التقديم من عدمه عند الشلوبين، وما قاله بن أبي الربيع في البسيط هو عين ما قاله في كتابه (تفسير القران الكريم)[٩٤].

٣- وشي الحلل في شرح أبيات الجمل اللبلي (٦٩١هـ)، واللبلي من تلامذة الشلوبين، وشيوخ أبي حيان، ففي تعليقه على بيت هدبة بن الخرشم:

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه يكونُ وراءه فرجٌ قريبُ

يقول: (ويرتفع الكرب على أنّه اسم عسى ... وقوله يكون في موضع خبر عسى)[٩٥].

ولم يتطرق هنا إلى تفصيلات في (عسى)، واكتفى بالتعليق على البيت بأنّه شاهد على إسقاط (أن) من خبر (عسى) تشبيهاً لها بـ(كاد)[٩٦]، مع أنّه يشير في مواضع من كتابه إلى اختلافات النحويين في بعض المسائل، وما يهمنا هو رأي أبي علي الشلوبين الذي ذكره المؤلف في كتابه في موضعين: الأول ذكر فيه للشلوبين رأياً نحويا[٩٧]، ولم أجد رأيه هذا في كتابيه (التوطئة وشرح الجزولية الكبير)، ممّا يدلّ على أنّ للشلوبين آراء قد تكون لفظية نقلها تلامذته، الذين درسوا على يديه، ورد في أثناء دروسه، ولم تثبّت في كتبه، ومع ذلك لم نجد فيما اطلعنا عليه من كتب تلامذته ما يؤيد نقل أبي حيّان شيئاً يتعلق بمسألة بحثنا، وفي الموضع الثاني ورد اسمه عرضاً[٩٨]، لكنّه في الموضعين يسمي الشلوبين (شيخنا).

٤- التعليقة على المقرب لابن النحاس (٦٩٨هـ)، وهو من تلامذة الشلوبين، وشيوخ أبي حيّان، ومع أنّ ابن عصفور ذكر التقديم في كتابه المقرب إلاّ ابن النحاس لم يعلق عليه، ولم يذكر أيّ خلاف فيه، سواء كان من أبي علي الشلوبين أو من غيره، فليس نقل أبي حيان مأخوذاً في أيّ حال من الأحوال من ابن النحاس[٩٩].

في ختام كلامنا على بعض تلامذة الشلوبين، وهم شيوخ أبي حيّان في الوقت نفسه، نقول: ليس من المعقول ألاّ ينقل هؤلاء النحويون، وهم من أبرز تلامذة الشلوبين مسألة نحوية تصل إلى أبي حيّان من دون أن تمرّ بهم، أو تذكر في كتبهم، أو لا يكون لهم رأي فيها، ولا تذكر أسماؤهم بالقبول أو الرفض في كتب أبي حيّان؟

القائلون بتقديم خبر (عسى) على اسمها في قولنا: عسى أن يقوم زيدٌ

بعد أن عرفنا أنّ النحويين الذين ذكرهم أبو حيّان الأندلسي، لم يقولوا بتقديم خبر (عسى) على اسمها، ولم يظهر لنا موقف أو نصّ في كتبهم، أو مِنْ نقلِ أحد تلامذتهم، ما يؤكّد قول أبي حيّان في جواز التقديم أو منعه، نذهب إلى بيان رأي القائلين بجواز التقديم من النحويين الذين جاؤوا بعد الفارسي وقبل أبي حيّان، بعد أن اطلعنا على مؤلفات لنحويين لا يستهان بها[١٠٠]، فضلاً عن كتب

التفسير[١٠١]، وكتب شرح أبيات الكتاب[١٠٢]، وشرح أبيات الجمل[١٠٣]، وشرح أبيات الإيضاح[١٠٤]، التي خلت كلّها من الحديث عن موضوع التقديم، وهنا نرى أنّ ابن بابشاذ (٤٦٩هـ) هو أوّل مَن قال بهذا التقديم، إذ يقول: (فإن قدمت (أن) وقلت: عسى أنْ يقوم زيدٌ، وجعلت زيداً مرفوعاً بـ(يقوم)، لم تكن (أن) إلاّ في موضع رفع؛ لكونها فاعلة (عسى)، فإن كان (زيد) مرفوعاً بـ(عسى) كانت (أن) على حالها في موضع نصبٍ، خبراً مقدّماً على الاسم)[١٠٥]، وهو ممّن سكن مصر وتوفي فيها.

وبعده بقرن يأتينا الرأي مرة أخرى عن ابن الخشاب (٥٦٧هـ)، وهو من سكنة بغداد، يقول في هذا المثال: (فإن قلت: عسى أن يقوم زيدٌ، كان لك في هذه المسألة وجهان: أحدهما: أن تكون كالأولى، فيكون (زيد) مؤخراً، والنية به التقديم، وهو مرفوع بـ(عسى) و(أن يقوم) في موضع نصب... وهي في هذا مقدرة تقدير (كان) الناقصة، وإنْ شئت قدرتها أعني (عسى) تقدير (كان) التامة فترفع بها (أن والفعل) ويكون (زيدٌ) مرفوعاً بالفعل الذي في صلة (أن) لا بـ(عسى))[١٠٦].

الملاحظ في رأي ابن بابشاذ أنّه أورده في كتابه (شرح الجمل)، ولم يورده في (شرح المقدمة المحسبة)، مع أنّ الزجاجي لم يتطرق إلى التقديم في كتابه[١٠٧]، وأورده ابن الخشاب في المرتجل وهو شرح على الجمل ولكنّه (جمل الجرجاني)، وليس (جمل الزجاجي)، ولم يُورد الجرجاني في كتابه (الجمل)[١٠٨] أيَّ ذِكْرٍ لتقديم خبر (عسى) على اسمها، كذلك لم يفعل في كتابه (المقتصد في شرح الإيضاح)[١٠٩]، من ذلك يتبن لنا أنّ هذا الموضع كان وجهة نظر عالم يقوم بشرح متن من المتون، ويضيف إليه ما يشاء من أفكار تتعلق بالموضوع، يطرحها على تلامذته في الدرس.

وقريب من ابن الخشاب يرد موضع التقديم ثالثة عند أبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، القائل: (وإذا قلت: عسى يخرج زيد، فقد جعلت الفعل فاعلاً، والفعل لا يكون فاعلاً؛ لأنّ الفاعل مخبر عنه، والإخبار إنّما يكون عن الاسم لا عن الفعل، بلى إن جُعِل (زيد) في نحو: عسى يخرج زيد، فاعل (عسى)، وجعل (يخرج) في موضع النصب جازت المسألة)[١١٠].

أورد الأنباري مثله خالياً من (أن)، فضلاً عن أنّه لم يسمّ المنصوب خبراً، وسمّى المرفوع فاعلاً، وهو في ذلك متابع للنحويين السابقين، أمثال الزجاجي (٣٤٠هـ) في جمله.

وبعد الأنباري الذي هو من علماء بغداد نجد عالماً أندلسياً، وهو ابن خروف يقول بجواز تقدم منصوب (عسى) على مرفوعها، ولكن لا على أنّهما اسم (عسى) وخبرها، ولكن من باب تقديم المفعول به على الفاعل، فهو يقول: (ويجوز في قولهم: عسى أن يقوم زيدٌ، أن يكون على التقديم والتأخير، ولا يجوز ذلك في قوله: ﴿عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُوداً﴾**[سورة الإسراء٧٩]** للفصل بين بعض الصلة وبعض بأجنبي، ولزمتها (أن) لتراخيها، وكونها للاستقبال. ولا يجوز أن تكون (أن) وصلتها خبراً لـ(عسى)؛ لأنّ المعنى لا يكون خبراً عن الجثة)[١١١].

وبعده ابن عصفور (٦٦٩هـ)، ويجعله من باب تقديم خبر (عسى) على اسمها[١١٢]، ونقلاً عن الأبذي يطالعنا أبو عليّ الرندي (٦١٦هـ) برأيه الموافق لآراء مَن ذكرناهم[١١٣]، وهو من علماء الأندلس أيضاً، ويليه ابن يعيش (٦٤٣هـ)[١١٤]، فالزملكاني (٦٥١هـ)[١١٥]، فابن فلاح اليمني(٦٨٠هـ)[١١٦]، وهو من علماء اليمن وقد سكن البصرة، ونقل الرضي(٦٨٨هـ) بعدهم جواز التقديم[١١٧]، ومن ثَمّ يأتينا أبو حيان الأندلسي ليحدثنا عن قول العلماء الأوائل بجواز التقديم، ومنع الشلوبين، ويبدو أنّ المصادر لم تكن متوافرة بين يديه، وأنّه نقل الرأي عن مصدر غير معروف، أو عن أحد النحويين الذين لم تصل إلينا كتبهم، أو لم نوفق في الوصول إليها.

المانعون من تقديم خبر (عسى) على اسمها

ذهب الأبذّي بعد أن ذكر رأي الرندي إلى منع تقدم خبر (عسى) على اسمها في قولنا: (عسى أن يقوم زيدٌ)، وعدّ ذلك فاسداً، وهدماً لصناعة العربية[١١٨]، ويبدو أن سبب رفضه يعود إلى ما تحدث به النحويون من عدم جواز تقدم الخبر على المبتدأ إذا كان جملة فعلية[١١٩]، أو لأنّ (عسى) جامدة وفي هذه الحالة لا يجوز توسط خبرها، لكن فاته – في الحالة الأولى– أنّ النحويين أنفسهم أجازوا تقدم خبر الأفعال الناقصة على أسمائها، وبما أنّ كثيراً من النحويين عدوا (عسى) من نواسخ الابتداء فصحّ عندهم موضوع

التقديم، والثانية إجازة النحويين تقديم خبر(ليس) على اسمها وهي جامدة لا تتصرف[١٢٠]، ومن منع تقدم خبرها على اسمها فلأنّه عدها حرفاً، و(عسى) فعلٌ باتفاق النحويين.

وذكر الدماميني (٨٢٨هـ) أن هناك مَن منع من النحويين تقديم خبر (عسى) على اسمها إذا كان جملة فعلية كما منع تقديم الخبر على المبتدأ، ولم يذكر اسما معينا، ومنهم من أجاز التقديم وذكر ابن عصفور ومَن تابعه من دون أن يسمي أحداً تابعه[١٢١]، وأحال المحقق إلى شرح الجمل ٣٩٢/١، وعند ذكر المصادر اشار المحقق د. محمد بن مختار اللوحي إلى شرح جمل الزجاجي لابن عصفور المسمى بالشرح الكبير بتحقيق الدكتور صاحب أبو جناح (من دون ذكر مكان الطبع وتاريخه)، وليس بين أيدينا طبعة للدكتور صاحب أبو جناح سوى الطبعة التي ذكرناها، وبعد الرجوع إلى الصفحة المذكورة رأينا ابن عصفور يقول: (والصحيح إذن جواز تقديم الخبر على الاسم)[١٢٢]، وهذا الكلام متعلق بجواز تقدم خبر الأفعال الناقصة على اسمها إذا كان خبرها فعلاً فاعله مضمر، وهذا ما قلناه عند الكلام على عبارة (وصححه ابن عصفور) عند أبي حيّان، وأرى أنّ الإحالة إلى هذا الموضع ليست في محلّها لخصوصية (عسى) والخلاف فيها، إنْ كان خبرها جملة فعلية فعلها مسبوق بـ(أنْ) أو لا.

الخاتمة

خلاصة ما يمكن أن يقال في هذه المسألة بعد مراجعة كتب النحويين الذين وردت أسماؤهم في المسألة قضية النقاش، تبين لنا ما يأتي:

١- لم تثبت صحة ما نقله أبو حيان ومن تابعه من النحويين المتأخرين، عن المبرد والسيرافي والفارسي في جواز تقديم خبر (عسى) على اسمها في قولنا: عسى أن يقوم زيد.

٢- لم يثبت قول ابن عصفور في تصحيحه رأي المبرد والسيرافي والفارسي، كما نقل أبو حيان، فيما اطلعت عليه من كتب ابن عصفور.

٣- عدم صحة النقل عن أبي علي الشلوبين في منع ما ذهب إليه النحويون المذكورون.

٤- أوّل من قال بإعراب (أن يقوم) خبراً مقدماً لـ(عسى) على اسمها (زيد) في قولنا: عسى أن يقوم زيدٌ، هو ابن باشاذ، وبعده ابن الخشاب، وأبو البركات الأنباري، و الرندي، وابن يعيش وابن عصفور.

٥- أوّل مَن ثبت عنه منع إعراب المصدر المؤول خبراً مقدماً لـ(عسى) على اسمها، هو الأبذّي، وتبين من خلال البحث أنّ رأيه غير مستقيم.

٦- لم يعرب كل الذين قالوا بالتقديم والتأخير خبراً لـ(عسى)، وإنّما على تقدم المفعول به على الفاعل ومنهم ابن خروف.

٧- لم يتطرق أصحاب المتون مثل (الإيضاح العضدي، واللمع، والجمل للزجاجي، والجمل للجرجاني) إلى تقدم خبر (عسى) على اسمها كما تحدثوا عن تقدم خبر (كان) وأخواتها، ومنها (ليس)،

هوامش البحث

١- الكتاب ١٥٧/٣.

٢- م. ن١٥٨/٣.

٣- م. ن ١٥٨/٣.

٤- الأمثال ٣٠٠، جمهرة الأمثال ٥٠/٢.

٥- الكتاب ١٥٨/٣.

٦- ينظر شرح كتاب سيبويه المسمى (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)٢٤٨-٢٤٩.

٧- ينظر المقتضب ٧٠/٣، والإيضاح العضدي ٧٥-٧٦.

٨- ينظر الأصول في النحو ٢٠٧/٢.

٩- ينظر المفصل ٢٦٩.
١٠- ينظر اللمع ١٠٠.
١١- ينظر الفوائد والقواعد٥٧٨، وشرح اللمع للأصفهاني ٦٨٢/١، وشرح اللمع ابن بَرهان العكبري٤٢٥/٢، وتوجيه اللمع٣٩٥.
١٢- ينظر شرح الكافية الشافية ٤٥٠/١.
١٣- ينظر شرح ابن عقيل٣٢٢/١.
١٤- ينظر الألفية للمرادي٢١٢/١، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤٣٣/١، وشرح التصريح على التوضيح ٢٧٧/١، وشرح ابن طولون على ألفية ابن مالك٢٣١/١.
١٥- شرح جمل الزجاجي ٨٣٦/٢.
١٦- شرح ابن الناظم ١١٢.
١٧- ينظر شرح التسهيل ٣٨٠/١.
١٨- ينظر المستوفى في النحو ١١٤/١.
١٩- ينظر شرح الكافية ٢١٦/٤.
٢٠- ينظر قواعد المطارحة ٦٩، ومغني اللبيب ٢٠٢/١.
٢١- ينظر قواعد المطارحة ٦٩.
٢٢- ينظر ارتشاف الضرب ١٢٣٠/٣، والتذييل والتكميل ٣٥١/٤، وشرح التسهيل للمرادي ٣٣١، وشرح ابن عقيل مج٣٤١/١-٣٤٢، وشرح الأشموني٤٦٠/١ و شرح التصريح (٢٩١/١) وهمع الهوامع٤٢٠/١، والنحو الوافي ٥٦٠/١ هامش٣، و٥٦٣/١هامش١).
٢٣- ينظر ارتشاف الضرب ١٢٣٠/٣، والتذييل والتكميل ٣٥١/٤.
٢٤- ينظر ارتشاف الضرب١٢٣٠/٣ هامش٢.
٢٥- التذييل والتكميل ٣٥١/٤ هامش١.
٢٦- المقتضب٧٠/٣.
٢٧- ينظر شرح التسهيل للمرادي٣٣١ هامش٢، وشرح التصريح على التوضيح٢٩١/١ هامش٢.
٢٨- التذييل والتكميل ٣٥١/٤ .
٢٩- الفهرست٩٩.
٣٠- إنباه الرواة على أنباه النحاة٣٤٩/١.
٣١- وفيات الأعيان ٧٢/٧.
٣٢- ينظر شرح التسهيل ٣٣١ هامش٣.
٣٣- ينظر شرح التصريح على التوضيح٢٩١/١.
٣٤- ينظر ارتشاف الضرب١٢٣٠/٣.
٣٥- ينظر التذييل والتكميل ٣٥١/٤ هامش ٢.
٣٦- الإيضاح العضدي ٧٧-٧٨.
٣٧- ينظر شرح التسهيل ٣٣١ هامش٤.
٣٨- ينظر شرح الصريح على التوضيح ٢٩١/١هامش٣.
٣٩- ينظر شرح ابن عقيل ٣٤١/١.

٤٠- ينظر التذييل والتكميل٤/٣٥١هامش ٣.

٤١- المقرب ١١٠.

٤٢- ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣/١٢٧٥ هامش٤.

٤٣- ينظر همع الهوامع تحقيق د. عبد العال سالم مكرم٢/١٤٣، وبتحقيق أحمد شمس الدين ١/٤٢٠.

٤٤- ينظر شرح التسهيل ٣٣١ هامش٥.

٤٥- ارتشاف الضرب٣/١٢٣٠.

٤٦- م. ن هامش٤.

٤٧- ينظر التذييل والتكميل٤/٣٥١ هامش٤.

٤٨- التوطئة٢٧٠.

٤٩- ينظر شرح التسهيل٣٣١ هامش ٦.

٥٠- ينظر شرح التصريح١/٢٩١ هامش١.

٥١- ينظر تمهيد القواعد ٣/١٢٧٥ هامش٥.

٥٢- التوطئة٣٠٠ (الطبعة الثانية).

٥٣- ينظر همع الهوامع (د.عبد العال)٢/١٤٣.

٥٤- ينظر همع الهوامع (أحمد شمس الدين)١/٤٢٠.

٥٥- ينظر شرح ابن عقيل١/٣٤١-٣٤٢.

٥٦- المقتضب٣/٦٨.

٥٧- م. ن ٣/٧٠.

٥٨- ينظر م. ن٣/٧٠.

٥٩- ينظر م. ن٣/٧١-٧٣.

٦٠- البيت ورد في المقتضب بدون نسبة ٣/٧٢، وإيضاح الشعر٥٣٢.

٦١- الكتاب٢/٣٧٤-٣٧٥.

٦٢- م. ن ٢/٣٧٦.

٦٣- المقضب٣/٧١-٧٢.

٦٤- ينظر شرح التسهيل للمرادي٣٣٣، والتذييل والتكميل٤/٣٦٢، والنحو الوافي ١/٥٦٩.

٦٥- ينظر معجم الأدباء ٤/١٨٢٨.

٦٦- ينظر معجم الأدباء ٣/١٠٣١.

٦٧- مؤلفاته: إعراب القراءات السبع وعللها، الحجة في القراءات السبع، إعراب ثلاثين سورة من القران الكريم.

٦٨- ينظر إعراب القراءات السبع وعللها١/٩٥-٩٦.

٦٩- ينظر طبقات النحويين واللغويين١١٩، والأنساب ٧/٣٣٩، ونزهة الألباء٢٢٨، وإنباه الرواة على أنباه النحاة١/٣٤٩، ومرآة الجنان ٢/٢٩٣-٢٩٤، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة٨٦، وبغية الوعاة ١/٥٠٧.

٧٠- ينظر بغية الوعاة ١/٣٥٥.

٧١- ينظر شرح أبيات سيبويه (ابن السيرافي)٢/١٤١-١٤٣، و٢/١٦٤-١٦٦.

٧٢- ينظر الكتاب٢/٣٧٦، وشرح كتاب سيبويه ٣/١٣٥-١٤٠.

٧٣- ينظر الكتاب ١٥٣/٣.

٧٤- شرح كتاب سيبويه ٣٩٤/٣.

٧٥- م. ن٣٩٤/٣.

٧٦- الكتاب١٥٨/٣.

٧٧- المسائل العضديات ٦٥-٦٦.

٧٨- ينظر المسائل المنثورة٢٤٢.

٧٩- ينظر الإغفال٤١٣/٢.

٨٠- ينظر المسائل المشكلة المسمى (البغداديات)٣٠١.

٨١- ينظر المسائل العسكريات ١٤٦.

٨٢- ينظر المسائل الحلبيات٢٥٠.

٨٣- ينظر المسائل البصريات ٦٩٩/٢-٧٠٠.

٨٤- شرح جمل الزجاجي١٧٨/٢.

٨٥- م. ن١٧٧/٢-١٧٨.

٨٦- م. ن١٨٠/٢.

٨٧- المقدمة الجزولية في النحو ٢٠٣-٢٠٤.

٨٨- شرح المقدمة الجزولية الكبير٩٦٩/٣.

٨٩- م. ن٩٧٠/٣.

٩٠- التوطئة ٢٧٠.

٩١- شرح الجزولية ٢٣٣.

٩٢- البيت لهدبة بن الخرشم العذري شعره ٥٩، والكتاب ١٥٩/٣.

٩٣- البسيط في شرح جمل الزجاجي٦٧١.

٩٤- ينظر تفسير القران الكريم ١٥٨/١ (دكتوراه).

٩٥- وشي الحلل في شرح أبيات الجمل٨٠٧/٢.

٩٦- ينظر م. ن٨٠٦/٢-٨٠٧.

٩٧- ينظر م. ن١٥٤/١.

٩٨- ينظر م. ن٤٢٢/١.

٩٩- ينظر التعليقة على المقرب٢٠٤- ٢٠٦.

١٠٠-ينظر اللمع ١٠٠، و الفوائد والقواعد٥٧٨، و المفصل٢٦٩ وما بعدها، وشرح اللمع للأصفهاني ٦٨٢/١، وشرح اللمع ابن بَرهان العكبري٤٢٥/٢، الإيضاح في شرح المفصل٤٧٦/١، و٩٠/٢ ومابعدها، المحصول في شرح الفصول ٣٩٤/١-٤٠٠. فضلاً عن الكتب التي أوردتها في أثناء البحث.

١٠١-ينظر التبيان في تفسير القران ١٣٤/٤، والتفسير البسيط ١٣٤/٤-١٣٦،والكشاف ٣٥٦/١، ٥١٤ وتفسير الفخر الرازي٢٩/٦.

١٠٢-ينظر شرح أبيات سيبويه (ابن السيرافي)١٤١/٢-١٤٣،و١٦٤/٢-١٦٦، وتحصيل عين الذهب٣٨٠.

١٠٣-الحلل في شرح أبيات الجمل١٤٠، و وشي الحلل في شرح أبيات الجمل٨٠٧/٢.

١٠٤-ينظر إيضاح شواهد الإيضاح(القيسي)١١٣/١-١١٧.

١٠٥-شرح جمل الزجاجي ٣٧٥(دكتوراه).
١٠٦-المرتجل ١٣١.
١٠٧-ينظر الجمل في النحو٢٠٠.
١٠٨-ينظر الجمل١٣-١٤.
١٠٩-ينظر المقتصد في شرح الإيضاح١/٣٥٥ ومابعدها.
١١٠-أسرار العربية١٣٠.
١١١-ينظر المقرب١١٠.
١١٢-شرح الجمل لابن خروف٢/٨٣٥-٨٣٦.
١١٣-ينظر شرح الجزولية٢٣٣
١١٤-ينظر شرح المفصل ابن يعيش٧/١١٨.
١١٥-ينظر غاية المحصل في شرح المفصل ٩١.
١١٦-ينظر المغني في النحو٣/٣٥٠.
١١٧-ينظر شرح الكافية٤/٢١٧.
١١٨-ينظر شرح الجزولية ٢٣٣.
١١٩-ينظر الجمل في النحو٣٧، وشرح التسهيل ابن مالك١/٢٨٥.
١٢٠-ينظر الإيضاح العضدي ١٠٠-١٠١، واللمع ٣٧، والمقتصد في شرح الإيضاح١/٤٠٧.
١٢١-ينظر تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب (قسم الأدوات والحروف)١/٥٤٦.
١٢٢-شرح جمل الزجاجي ١/٣٩٢.

المصادر

١- الأبذّي، أبو الحسن علي بن محمد (٦٨٠هـ)/ شرح الجزولية من أول باب التنازع إلى نهاية مباحث منع الصرف/ تحقيق ودراسة: حسن بن نفاع الجابري الحربي/ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية/١٤٢٤هـ.
٢- إحسان عباس، دكتور / شعر الخوارج/ ط٢ /دار الثقافة، بيروت، لبنان/، (١٩٧٤م).
٣- الإستراباذي، محمد بن الحسن (٦٨٨هـ)/ شرح الرضي على الكافية/ تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر/جامعة قاريونس، ليبيا/(١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).
٤- الأشموني أبو الحسن علي بن محمد (٩٠٠هـ)/ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ حققه وعلق عليه: محمد محيي الدين عبد الحميد/ ط٢، مطبعة مصفى البابي الحلبي، مصر/ (١٣٥٨هـ -١٩٣٩م).
٥- الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان(٤٧٦هـ)/ تحصيل عين الذهب من معدن جواعر الأدب/ حققه: د. زهير عبد المحسن سلطان/ ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت' لبنان/ (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).
٦- الأنباري أبو البركات (٥٧٧هـ)/ أسرار العربية/ عني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار/مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
٧- الأنباري أبو البركات (٥٧٧هـ)/ نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ تحقيق: د. إبراهيم السامرائي/ ط٣، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن/ (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
٨- ابن إياز البغدادي (٦٨١هـ)/قواعد المطارحة في النحو/ تقديم وتحقيق: د. يس أبو الهيجاء ود: شريف عبد الكريم النجار/دار الأمل، إربد، الأردن/(١٤٣٢هـ - ٢٠١١م).

٩- ابن إياز البغدادي/ المحصول في شرح الفصول/ تحقيق د. شريف عبد الكريم النجار/ ط١، دار عمار للنشر، عمّان، الأردن/ (١٤٣١هـ -٢٠١٠م).
١٠- الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين (٥٤٣هـ)/ شرح اللمع للأصفهاني/ تحقيق ودراسة: د. إبراهيم بن محمد أبو عبادة/نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية/(١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
١١- ابن بري، عبد الله (٥٢٨هـ)/شرح شواهد الإيضاح/ تحقيق: عيد مصطفى درويش/ الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة/(١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
١٢- البَطَلْيَوْسي، أبو محمد عبد الله بن السِّيد (٥٢١هـ)/الحلل في شرح أبيات الجمل/ قرأه وعلق عليه: د. يحيى مراد/ ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان/ (٢٠٠٣م -١٤٢٤هـ).
١٣- الثمانيني، عمر بن ثابت ٤٤٢هـ/ الفوائد والقواعد/ دراسة وتحقيق: د. عبد الوهاب محمود الكحلة/ ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان/ (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).
١٤- الجرجاني، عبد القاهر (٤٧١هـ)/ الجمل/ حققه: علي حيدر/دمشق، (١٣٩٢هـ -١٩٧٢م).
١٥- الجرجاني، عبد القاهر/ المقتصد في شرح الإيضاح/ تحقيق: د. كاظم بحر المرجان/دار الرشيد للنشر، بغداد/(١٩٨٢م).
١٦- الجزولي، أبو موسى (٦٠٧هـ)/ المقدمة الجزولية في النحو/ تحقيق وشرح: د. شعبان عبد الوهاب محمد/طبع ونشر: مطبعة أم القرى.
١٧- ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)/ اللمع في العربية/ تحقيق: د.سميح أو مغلي/دار مجدلاوي للنشر، عمّان/ ١٩٨٨م.
١٨- ابن الحاجب النحوي (٦٤٦هـ)/الإيضاح في شرح المفصل/ تحقيق: د. موسى بناي العليلي/بغداد، العراق/ ط١، ١٩٨٢م.
١٩- أبو حيان، الأندلسي (٧٤٥هـ)/ ارتشاف الضرب من لسان العرب/ تحقيق: د. رجب عثمان محمد/مكتبة الخانجي، القاهرة.
٢٠- أبو حيان الأندلسي/التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل/ تحقيق: د. حسن هنداوي/ ط١، دار القلم، دمشق/ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢١- ابن خالويه، الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ)/ إعراب القراءات السبع وعللها/ تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين/ ط١، مكتبة الخانجي، مصر/ (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
٢٢- ابن الخباز، أحمد بن الحسين (٦٣٩هـ)/ توجيه اللمع/ دراسة وتحقيق: د. فائز زكي محمد دياب/ ط١، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر/ (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
٢٣- ابن خروف الإشبيلي (٦٠٩هـ)/شرح جمل الزجاجي/ تحقيق ودراسة د. سلوى محمد عرب/ ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية/ ١٤١٨هـ.
٢٤- ابن خروف الإشبيلي /شرح كتاب سيبويه المسمى (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)/ دراسة وتحقيق: خليفة محمد خليفة/ ط١، طرابلس، ليبيا/ (١٤٢٥هـ-١٩٩٥م).
٢٥- ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله (٥٦٧هـ)/المرتجل/ تحقيق ودراسة: علي حيدر/دمشق ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
٢٦- ابن خلكان (٦٨١هـ)/وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/ حققه: د. إحسان عباس/دار صادر، بيروت.
٢٧- الدماميني، محمد بن أبي بكر(٨٢٨هـ)/تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب (قسم الأدوات والحروف/تحقيق: د. محمد بن مختار اللوحي/ ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن/ (١٤٣٢هـ-٢٠١١م).
٢٨- رؤبة، ديوان / اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد / دار ابن قتيبة للطباعة، الكويت.
٢٩- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (٦٠٤هـ)/ تفسير الفخر الرازي المشهور بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب/ ط١، دار الفكر، بيروت، لبنان/ (١٤٠١هـ-١٩٨١م).

٣٠- ابن أبي الربيع الإشبيلي (٦٨٨هـ)/البسيط في شرح جمل الزجاجي/ تحقيق ودراسة: د.عيّاد بن عيد الثبيتي/ ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان/ (١٤٠٧هـ -١٩٨٦م).

٣١- ابن أبي الربيع الإشبيلي/تفسير القران الكريم/ الجزء الأول/تحقيق ودراسة: صالحة بني راشد آل غنيم/أطروحة دكتوراه ١٤١١هـ.

٣٢- الزبيدي، محمد بن الحسن (٣٧٩هـ)/ طبقات النحويين واللغويين/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ ط٢، دار المعارف، مصر.

٣٣- الزجاجي أبو القاسم (٣٤٠هـ)/ الجمل في النحو/ تحقيق: د. علي توفيق الحمد/مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٣٤- الزمخشري، أبو القاسم جار الله (٥٣٨هـ)/ الكشاف/ دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٣٥- الزمخشري، أبو القاسم جار الله /المفصل في علم العربية/ط٢، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٣٦- الزملكاني، عبد الواحد بن عبد الكريم (٦٥١هـ)/ غاية المحصل في شرح المفصل/ رسالة ماجستير، أسماء بني محمد صالح الحبيب/كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى/١٤٢٥هـ.

٣٧- ابن السراج، أبو محمد بن سهل (٣١٦هـ)/ الأصول في النحو/ تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي/ ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان/ (١٤٢٠هـ-١٩٩٩).

٣٨- ابن سلاّم، أبو عبيد القاسم (٢٢٤هـ)/ الأمثال/ حققه د.عبد المجيد قطامش/ ط١ ، دار المأمون للتراث، دمشق/ (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

٣٩- السمعاني، أبو سعد عبد لكريم بن محمد (٥٦٢هـ)/ الأنساب/ ط١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند/ (١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م).

٤٠- سيبويه، عمرو بن عثمان (١٨٠هـ)/ الكتاب/تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون/ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة/(١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

٤١- السيرافي، أبو سعيد (٣٦٨هـ)/ شرح كتاب سيبويه/ تحقيق: أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي/ ط١، دار الكتب العلمي، بيروت، لبنان/ (٢٠٠٨م-١٤٢٩هـ).

٤٢- السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد (٣٨٥هـ)/ شرح أبيات سيبويه/ تحقيق: د. محمد علي سلطاني/ ط١، دار العصماء، سوريا/ ١٤٢٩هـ -٢٠٠٩م.

٤٣- السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ)/ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/مطبعة عيسى البابي الحلبي/ط١، (١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م).

٤٤- الشلوبين، التوطئة/أبو علي (٦٤٥هـ)/دراسة وتحقيق: يوسف أحمد المطوّع/ دار التراث العربي للطباعة والنشر، القاهرة ط١،(١٣٩٣هـ-١٩٧٣م) وط٢(١٤٠١هـ -١٩٨١م).

٤٥- الشلوبين، أبو علي (٦٤٥هـ)/ شرح المقدمة الجزولية الكبير/ تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي/ ط١، مكتبة الرشيد، الرياض/ (١٤١٣هـ -١٩٩٣م).

٤٦- عباس حسن(١٩٧٩م)/النحو الوافي/ط٥، دار المعارف بمصر، القاهرة.

٤٧- العسكري، أبو هلال (٣٩٥هـ)/ جمهرة الأمثال/ حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم و عبد المجيد قطامش/ ط٢، دار الجيل، بيروت/ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

٤٨- ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي (٦٦٩هـ)/ شرح جمل الزجاجي/ تحقيق: د. صاحب أبو جناح/مطبعة دار الكتب، بغداد/(١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

٤٩- ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي/المقرب/ تحقيق: د.أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري/مطبعة العاني، بغداد/١٩٨٦م.

٥٠- الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (٤٦٠هـ)/ التبيان في تفسير القران/ تحقيق: أحبيب قصير العاملي/دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
٥١- ابن طولون، شمس الدين محمد بن علي الدمشقي(٩٥٣هـ)/ شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك/ /تحقيق: د. عبد الحميد الكبيسي/ ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان/ (١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م).
٥٢- العكبري، ابن بَرهان ٤٥٦هـ/ شرح اللمع/ تحقيق: د. فائز فارس/ ط١، (١٤٠٥هـ -١٩٨٥م).
٥٣- الغافقي، أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد (٧١٦هـ)/شرح جمل الزجاجي/ تحقيق ودراسة حمود بن عتيق المعبدي الحربي/ رسالة ماجستير/كلية اللغة العربية-جامعة أم القرى- السعودية/(١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
٥٤- الفارسي، أبو علي (٣٧٧هـ)/ الإغفال/ تحقيق وتعليق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم/ ط١، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث/أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة/١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م.
٥٥- الفارسي، أبو علي/ إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)/ تحقيق: د. حسن الهنداوي/دار القلم، دمشق/ (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
٥٦- الفارسي، أبو علي/ المسائل البصريات/ تحقيق: د. محمد الشاطر/ ط١، مطبعة المدني، مصر/ (١٤٠٥هـ -١٩٨٥م).
٥٧- الفارسي، أبو علي/ المسائل الحلبيات/ تحقيق: د. حسن هنداوي/ ط١،دار القلم، دمشق/ (١٤٠٧هـ -١٩٨٧م).
٥٨- الفارسي، أبو علي/ المسائل العسكريات/ تحقيق: د. علي جابر المنصوري/ ط٢، مطبعة الجامعة، بغداد/ (١٩٨٢م).
٥٩- الفارسي، أبو علي/ المسائل العضديات/ تحقيق: د. على جابر المنصوري/ ط١، عالم الكتب- بيروت- لبنان/ (١٩٨٦م-١٤٠٦هـ).
٦٠- الفارسي، أبو علي/ المسائل المشكلة المعروفة بـ(البغداديات)/ تحقيق: د. صلاح الدين السنكاوي/مطبعة العاني، بغداد/١٩٨٣م.
٦١- الفارسي، أبو علي/ المسائل المنثورة / تحقيق وتعليق: د. شريف عبد الكريم النجار/ ط١، دار عمار للنشر والتوزيع، عمّان الأردن، (٢٠٠٤م- ١٤٢٤هـ).
٦٢- الفرخان، كمال الدين علي بن مسعود(ق ٧ هـ)/ المستوفى في النحو/تحقيق: د. محمد بدوي المختون/ دار الثقافة العربية، القاهرة، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
٦٣- ابن فلاح اليمني (٦٨٠هـ)/المغني في النحو، الجزء الثالث/ تحقيق: د. عبد الرزاق السعدي/ ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد/(٢٠٠٠م).
٦٤- الفيروزابادي، محمد بن يعقوب (٨١٧هـ)/ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة/تحقيق: محمد المصري/ ط١، منشورات مركز المخطوطات والتراث، الكويت/ (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
٦٥- القفطي، جمال الدين علي بن يوسف (٦٤٦هـ)/ إنباه الرواة على أنباه النحاة/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ ط١،المكتبة العصرية، صيدا، بيروت/ (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).
٦٦- القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (من علماء القرن السادس الهجري)/ إيضاح شواهد الإيضاح/ دراسة وتحقيق: د.محمد بن حمود الدعجاني/ ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت/ (١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م).
٦٧- اللبلي، أبو جعفر أحمد بن يوسف (٦٩١هـ)/ وشي الحلل في شرح أبيات الجمل/ تحقيق: د. أحمد محمد عبد الرحمن الجندي/ ط١، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت/ (١٤٣٧هـ -٢٠١٦م).
٦٨- ابن مالك، جمال الدين محمد(٦٧٢هـ)/ شرح التسهيل/ تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارف فتحي السيد/ ط١ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان/ (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

٦٩- ابن مالك، جمال الدين محمد/ شرح الكافية الشافية/ تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي/مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي/جامعة أم القرى، مكة الكرمة/(١٤٠٢هـ -١٩٨٢م).
٧٠- المبرد، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)/ المقتضب/ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة (١٩٩٤م- ١٤١٤هـ).
٧١- المرادي، الحسن بن أمّ قاسم (٧٤٩هـ)/ شرح التسهيل/ تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد/ ط١، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر/ (٢٠٠٦م-١٤٢٧هـ).
٧٢- ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف(٧٧٨هـ)/ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد/ دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون/ ط١، دار السلام، مصر/ (١٤٢٨هـ -٢٠٠٧).
٧٣- ابن النحاس، بهاء الدين أبو عبد الله محمد (٦٩٨هـ)/ التعليقة على المقرب/ تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة/ ط١، عمان، الأردن/ ٢٠٠٤م.
٧٤-النحاس، أبو جعفر (٣٣٨هـ)/ شرح أبيات سيبويه/ تحقيق: أحمد خطاب/مطابع المكتبة العربية، حلب/ ط١، (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).
٧٥- ابن النديم (٣٨٠هـ)/الفهرست/ ضبطه وعلق عليه: د. يوسف علي طويل/ ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان/ (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
٧٦- هدبة بن الخشرم العذري، شعر /د. يحيى الجبوري/ ط٢، دار القلم، الكويت/ (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
٧٧- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد (٤٦٨هـ)/ التفسير البسيط/ الجزء الرابع/تحقيق: د. محمد عبد العزيز الخضيري/ الرياض، السعودية/١٤٣٠هـ.
٧٨- اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد (٧٦٨هـ)/ مرآة الجنان وعبرة اليقظان/ وضع حواشيه: خليل المنصور/ ط١، دار الكتب العلمية، بيروت/ (١٤١٧هـ -١٩٩٧م).
٧٩- ياقوت الحموي(٦٢٦هـ)/معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب/ تحقيق: د. إحسان عباس/ ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت/ (١٩٩٣م).
٨٠- ابن يعيش النحوي، موفق الدين (٦٤٣هـ)/ شرح المفصل/ عالم الكتب، بيروت.